CD/PV.493
9 March 1989
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الثالثة والتسعين بعد الاربعمائة

المعقودة في قصر الامم بجنيف ،
يوم الخميس ٩ آذار/مارس ١٩٨٩ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد شوزي يامادا (اليابان)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٤٩٣ لمؤتمر نزع السلاح .

ووفقا لبرنامج العمل يستمر المؤتمر في فحص البند ٥ من جدول الاعمال المعنون "منع سباق تسلح في الفضاء الخارجي" . بيد أنه يجوز لاي عضو ، طبقا لما تنص عليه المادة ٣٠ من النظام الداخلي ، أن يطرح أي موضوع يتعلق بعمل المؤتمر ، إذا رغب في ذلك .

وفي اطار بند جدول الاعمال الذي ندرسه اليوم يسرني أن أعلن لكم أن المشاورات غير الرسمية انتهت الى اتفاق على ولاية اللجنة المخصصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ، وعلى رئاستها . وعلى هذا أتقدم الى المؤتمر بمشروع قرار ، لاعتماده اليوم ، عن إعادة انشاء اللجنة المخصصة وتعيين رئيسها ، ومشاريع قرارات بشأن الطلبات التي قدمتها دول غير أعضاء للاشتراك في أعمال المؤتمر . ولاسباب عملية اتفقنا بالامس في اجتماع المنسقين على عدم العمل بالاجراء القاضي بعقد اجتماع غير رسمي أولا لفحص هذه المسائل . وعلى ذلك فسنتناول هذه المسائل في جلستنا العامة هذه عندما تنتهي قائمة المتحدثين .

وأمامي على قائمة المتحدثين في جلسة اليوم ممثل منغوليا .

السيد بايار (منغوليا) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس ، يطيب لي أن أعرب لكم عن سروري لرؤيتكم في مقعد الرئاسة واني على ثقة من أن ما تتحلون به من نزاهة هادئة وحكمة الشرق ، إلى جانب الحنكة الدبلوماسية ستسمح لكم بتوجيه أعمال مؤتمر نزع السلاح بنجاح أثناء هذا الشهر . وأود أن أشكر سعادة السفير بوليييزي من ايطاليا الذي كان سلفا لكم في هذا المنصب الرفيع والذي حقق لدورتنا عام ١٩٨٩ بداية ناجحة . واسمحوا لي أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لاعرب باسم وفدي عن الترحيب الحار بالممثلين الجدد لكل من جمهورية ايران الاسلامية ، وبورما ، والهند ، وبلجيكا ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، والسويد ، واستراليا ، وكينيا ، وباكستان ، والجزائر ، وتشيكوسلوفاكيا . وإني لاؤكد لهم كل تعاون من جانب الوفد المنغولي .

تنعقد دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٨٩ في جو من الامل المتزايد في أن يحقق المؤتمر نتائج ملموسة وعملية ، وهو أمل ينبعث من التغيرات الايجابية المهمة التي حدثت على صعيد العلاقات الدولية ، والى الاتفاقات المهمة التي أبرمت في مجال الحد من التسلح ونزع السلاح .

ان الآلية التي وضعت لتخفيض الترسانات النووية استكملت اليوم بمفاوضات بين ٢٣ دولة على تخفيض القوات المسلحة والتسلح في أوروبا .

وقد كان مؤتمر باريس لمنع الاسلحة الكيميائية تجاوبا مع ما ينتظره العالم وعلامة هامة على طريق الكفاح لتخليص كوكبنا الارضي من الاسلحة الكيميائية . وفي رأينا أنه في هذا الوضع يكتسب السعي الى نزع السلاح أبعاداً جديدة من الناحية النوعية في جميع اتجاهاته الاساسية . وهناك شعور متزايد وعزم على نبذ مبدأ الافراط في التسلح والاتجاه نحو مبدأ الدفاع الكافي . وبهذا نتخلص من النماذج القديمة ويتغير تقديرنا لبعض القيم ، بل نرى أيضا ظهور مساع جديدة واقعية بهدف زيادة الثقة والامن .

ومنغوليا تغتبط للنجاح في تنفيذ معاهدة الحد من القوى النووية المتوسطة المدى وتتطلع الى استئناف المحادثات السوفياتية الامريكية بشأن الاسلحة النووية في وقت قريب من أجل الوصول الى الهدف المعلن وهو خفض ٥٠ في المائة من أسلحتهما الاستراتيجية الهجومية ، مع ابقاء معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية نافذة على النحو الذي وقعت عليه عام ١٩٧٢ . وفي رأينا أن انفراج وضع المواجهة العسكرية في أوروبا ستكون له آثار طيبة جدا على دعم الاستقرار والامن ، لا في هذه القارة وحدها بل في العالم كله . ولقد كان قرار الاتحاد السوفياتي بتخفيض قواته المسلحة وأسلحته في أوروبا وآسيا من جانب واحد ، الذي أعلنه السكرتير العام غورباتشيف في دورة الجمعية العامة للامم المتحدة في شهر كانون الاول/ديسمبر الماضي ، والقرارات المماثلة التي اتخذتها الدول الاخرى الموقعة على معاهدة وارسو ، مساهمة حقيقية ذات قيمة كبيرة في مجموع عملية نزع السلاح ، أدت الى زيادة الثقة بين الامم ، وهي تدل بوضوح على عزم هذه الدول على تحقيق تقدم قاطع أيضا في ميدان نزع السلاح التقليدي .

وكما أعلن المسؤولون في بلادي وفي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية فإن أغلبية القوات السوفياتية المرابطة مؤقتا على أراضي جمهورية منغوليا الشعبية ستعود الى بلادها في ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ . ويسرني أن أبلغ مؤتمر نزع السلاح بأن حكومتي قررت أخيرا تخفيض عدد القوات المسلحة في بلادي بمقدار ٠٠٠ ١٣ رجل في ١٩٨٩ - ١٩٩٠ وتحويل ٠٠٠ ١ مركبة نقل و٩٠ مركبة مدرعة أو مجنزرة لاستخدامها في أغراض الاقتصاد المدني . وقد رجوت الامانة أن توزع نص هذا القرار باعتباره وثيقة رسمية لمؤتمر نزع السلاح ، وقد وزع بالفعل . وينبغي الاشارة الى أن قرار حكومتي يتفق تماما مع هدف النهوض بتقوية الاقتصاد الوطني وزيادة الموارد المالية والبشرية من أجل تحسين معيشة شعبنا .

وقد كانت هذه القرارات كلها راجعة الى رغبتنا الحقيقية في تعزيز الثقة والتعاون في العلاقات بين الدول ، بالعمل الفعلي ، والى التطور الايجابي الذي حدث في العالم كله وخصوصا في آسيا .

ونحن نعتقد ، كما يعتقد الكثيرون ، أن الظروف لم تكن مواتية مثلما هي مواتية اليوم لنزع السلاح . ولهذا سيكون من الخطأ الذي لا يغتفر ألا يستفيد المؤتمر من الوضع الحاضر وألا يقدم مساهمة قيّمة لتعزيز التطور الايجابي الذي حدث في العالم كله . وفي رأينا أن سنة ١٩٨٩ هذه يجب أن تكون شاهدا هنا على حدوث تغير جذري في سعينا نحو انجاز الاعمال الخاصة بمعاهدة الاسلحة الكيميائية .

وكما قال سعادة السيد م. غينشر ، وزير خارجية جمهورية المانيا الاتحادية ، بحق في تصريحه يوم ٢ آذار/مارس ١٩٨٩ ، يمكن التوصل الى اتفاقية قبل نهاية هذا العام اذا حسنت النيات لدى جميع الاطراف المعنية .

ومن المهم جدا ألا تفقد مفاوضات الاسلحة الكيميائية حركتها . وأثناء المفاوضات ينبغي توجيه كل الجهود نحو البحث عن حل للمشكلات المطروحة ، لا إلى إعادة النظر في الحلول الوسط التي أمكن التوصل اليها بعد جهود كبيرة .

وفي الحالة الحاضرة للمفاوضات يمكن القول بأنه لا توجد اليوم أي مشكلة تستعصي على الحل أو تقف عقبة دائمة أمام المفاوضات الجارية . ومن المؤكد أن هناك الآن مشكلات ذات طبيعة تقنية في أساسها ، ولكن اذا رغب الجميع في الوصول الى اتفاق يمكن حلها دون صعوبات كبيرة . وعند الحديث عن مسألة الاسلحة الكيميائية سأقصر ملاحظاتي على جوانب التحقق . وسأعالج في بيان لاحق المشكلات الاخرى المتصلة بالمفاوضات في هذه المسألة .

تركز اللجنة الخاصة انتباهها في الوقت الحاضر ، من بين عدة أمور ، على مسألة التحقق التي تحتل مكانا مهما بين المشكلات التي يجب حلها . ولهذا فانني سعيد بإنشاء فريق عامل ليختص بهذا الموضوع . وتتضمن معاهدتنا المقبلة ، في نصها الذي ما زال في مرحلة التطور ، آليات التحقق الرئيسية التي أمكن اقامتها بدرجات مختلفة . وقد انتهى العمل في بعضها تقريبا في حين أنه لا يزال جاريا في البعض الآخر .

ويعتبر وفد منغوليا ، شأنه شأن كثير من الوفود الاخرى ، أنه عندما تثار مسألة التحقق في الاتفاقية يجب أن نبدأ من افتراض أن مصالح الدول في مجال الأمن يجب

أن تتقدم على المصالح التجارية وغيرها . ونستطيع بطبيعة الحال أن نفكر في المصالح الخاصة لبعض الشركات وأن نراعيها كلما كان ذلك ممكنا .

وأثناء المفاوضات قدم عدد من الوفود أفكارا ومقترحات مفيدة في مسألة التحقق ، بما فيها فكرة الرجوع ، كلما أمكن ، الى الاحكام الخاصة بذلك في معاهدة الحد من القوى النووية المتوسطة المدى ، أو في وثيقة مؤتمر ستكهولم أو في الممارسة العملية التي تسير عليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ونحن نقدر تماما أن هدف هذه الاحكام ليس متماثلا ، ولكن ليس هناك ما يمنعنا من دراسة التجربة التي أمكن اكتسابها . وفي رأينا أن الفريق العامل رقم ١ بشأن التحقق يمكن أن يكلف بهذا العمل .

ويتضمن جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح مسائل أخرى لها أولوية . ومع الاعتراف بالأهمية الكبرى للمفاوضات بشأن الاسلحة الكيميائية فانها لا يجب أن تحجب بقية بنود جدول الاعمال . والبند الذي أفكر فيه على وجه الخصوص هو البند ١ ، حظر التجارب النووية ، الذي كان ولا يزال موضوعا أساسيا بسبب التأثير الذي يمكن أن يحدثه على وقف سباق التسلح النووي وعلى نزع السلاح النووي . وليس هناك أي سبب يبرر وقوف المؤتمر مكتوف الأيدي أمام هذه المسألة الحيوية . والمؤتمر أمامه الآن عدد كبير من الاقتراحات التي تهدف الى انشاء جهاز فرعي يتولى النظر بجدية في مشكلة حظر التجارب النووية . وإذا كنا لا نستبعد أي احتمال آخر فاننا لا زلنا نعتقد أن الوثيقة CD/863 تهيئ لنا وسيلة للخروج من مأزق مسألة الولاية .

ومن المؤكد أن المؤتمر لم يستنفد كل الوسائل الممكنة لانشاء جهاز للعمل . فمثلا عند البحث عن أسلوب مشترك يمكن فحص مسألة ما يسمى بالولاية في اطار مشاورات غير رسمية يكون الاشتراك فيها غير محدود وتدار تحت رئاستكم يا سيدي الرئيس حتى يمكن تسهيل انشاء لجنة خاصة . ووفد منغوليا يعدكم بأن يقدم كل دعم وتعاون في جهودكم للخروج من هذا المأزق .

وفي الوقت نفسه ، من الضروري استمرار العمل في وضع نظام للتحقق الاهتزازي من أجل حظر التجارب حظرا كاملا . ويجب أن يقوم هذا النظام على تبادل دولي للرسوم أو البيانات من النوع الثاني . وفي رأينا أنه الى جانب التحقق الاهتزازي من عدم اجراء انفجارات نووية ، والى جانب التفتيش في الموقع ورصد النشاط الاشعاعي ، يمكن تطبيق تدابير أخرى للتحقق في هذا المجال . ونحن نتفق مع التقييم الذي قدمتموه يا سيدي الرئيس في بيانكم بتاريخ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ حين قلتم إننا ربما نكون قد

وصلنا الى نقطة يلزم فيها أن نشرع في التفكير جديا في مختلف جوانب مسالة التحقق من زاوية عملية أوسع ، وتوجيه عمل فريق الخبراء العلميين توجيها سليما .

وفي هذا الصدد نعتقد أن هناك احتمالات طيبة لانشاء فريق خبراء علميين يكلف بعمل عاجل وهو إعداد مقترحات عملية بشأن نظام التحقق من عدم اجراء انفجارات نووية . ويمكن أيضا تكليف هذا الفريق بتنظيم تبادل للآراء عن دور العناصر الاهتزازية وموضعها في مجموع نظام التحقق ، هذا بشرط الا يكون هناك ازدواج مع عمل فريق خبراء الاهتزازات .

ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي هو أولوية من أولويات مفاوضات نزع السلاح . وقد عبر سعادة السيد اندريوتي وزير الخارجية الايطالي عن هذا بعبارة بليغة "... إن هذا القطاع من النشاط له أهمية ضخمة في ضمان مستقبل سلمي للانسانية ويتطلب منا جميعا التزاما متزايدا" .

وقد علمنا من قليل بنبأ طيب عن الاتفاق على إنشاء اللجنة المخصصة المعنية بالفضاء الخارجي .

ففي هذه اللجنة اهتم ممثلو الدول الاعضاء في مؤتمر نزع السلاح ، في الفترة ما بين ١٩٨٥ و ١٩٨٨ ، بعدد من المسائل مثل وضع الفضاء الخارجي باعتباره تراثا مشتركا للانسانية ، وضرورة منع سباق التسلح فيه ، وعدم نشر أسلحة في الفضاء الخارجي ، والصلة بين منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي والحد من التسلح مصحوبا بتدابير لنزع السلاح في مجالات أخرى ، والعلاقة بين الجهود الثنائية والجهود المتعددة الاطراف لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وتعريف أسلحة الفضاء الخارجي ، وتحسين اجراءات العمل في اللجنة الخاصة ، وضرورة دعم النظام القانوني الموجود ، وأخيرا المشكلات المرتبطة بالتحقق واحترام التعهدات .

وقد أبدى كثير من الوفود استحسانهم لأن تكون ولاية اللجنة المخصصة شاملة للتفاوض على اعتبار أن مرحلة التعرف على المشكلات المتصلة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وفحص هذه المشكلات قد انتهت ، كما أبرزوا انه لا بد من أن يكون العمل أكثر تفصيلا .

وقد أبدى جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح تقريبا موقفهم من فكرة القيام بمفاوضات متعددة الاطراف . كما أن اللجنة المخصصة تلقت مقترحات ذات طبيعة عامة وأخرى تتناول بعض جوانب المشكلة بالتحديد .

واذا لم نكن جميعا على استعداد لبدء مفاوضات في جوهر هذه المقترحات فيمكننا أن نبدأ بدراسة التدابير الجزئية أو التدابير التي تسمى بالتكميلية ، بما فيها تلك التي تهدف الى دعم الثقة والشفافية في هذا المجال . وهنا تستحق فكرة جمهورية ألمانيا الاتحادية بوضع "مدونة للمرور أو للسير في الفضاء الخارجي" كل اهتمام منا . ونحن نعتقد أن اقتراح الارجنتين بأن تعلن كل دولة عضو في مؤتمر نزع السلاح أنها لم تنشر أسلحة في الفضاء بصفة دائمة هو اقتراح في غاية الاهمية .

من هذا يتبين لنا أن اللجنة المخصصة ، أثناء عملها في الفترة من ١٩٨٥ الى ١٩٨٨ قد جمعت عددا كبيرا من الافكار والمقترحات المفيدة ، وأكثرها يتضمن عناصر بنّاءة يمكن للاغلبية أن تقبلها ويمكن أن تكون أساسا سليما لمفاوضات عملية موجهة نحو غاية معلومة . كما أن جميع البلدان قد قدمت افكارا واقتراحات بشأن المفاوضات ، بما فيها البلدان التي ليست مستعدة في الوقت الحاضر للدخول في مفاوضات عملية .

تلك هي بعض الملاحظات التي أراد وفد منغوليا أن يبديها في هذه المرحلة من عملنا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر السيد السفير بايار على بيانه وعلى كلماته الرقيقة في حقي . انتهت الآن قائمة المتحدثين وقبل أن ننتقل الى اتخاذ قرار بشأن البند ٥ من جدول الاعمال هل هناك وفد آخر يرغب في التدخل ؟ أعطي الكلمة لممثل مصر .

السيد العربي (مصر) (الكلمة بالانكليزية): أود باسم مجموعة الـ ٢١ أن أدلي ببيان عن اللجنة الخاصة لمنع سباق التسلح في الفضاء . ولكن قبل هذا ، ونظرا لان هذه أول مرة أتحدث فيها أثناء هذا الشهر ، أود أن أقدم لك يا سيدي الرئيس باسم وفدي أطيب التمنيات وأن أعرب أيضا عن شكرنا للسيد السفير بوليييزي .

إن مجموعة الـ ٢١ لا تزال تصر على أهمية استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الاغراض السلمية ، وعلى أهمية منع سباق التسلح في هذا المجال .

وفي ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ اعتمدت الجمعية العامة القرار ٧٠/٤٣ بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وذلك بأغلبية ساحقة ، وصوت معارض واحد ، وطلبت الجمعية العامة في هذا القرار إلى مؤتمر نزع السلاح أن ينظر ، على سبيل الاولوية في مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وأن يكثف نظره في مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من جميع جوانبها ، آخذا في الاعتبار كل

المقترحات والمبادرات ذات الصلة . وطلبت كذلك إلى مؤتمر نزع السلاح "أن يعيد في بداية دورته لعام ١٩٨٩ إنشاء لجنة مخصصة ، يمنحها ولاية كافية لاجراء مفاوضات لابرام اتفاق أو اتفاقات ، حسب الاقتضاء ، بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من جميع جوانبه" .

ومجموعة الـ ٢١ لا تزال عند تعهدها تماما بتنفيذ أحكام هذه التوصية . وهي تعتقد أن اعتماد التوصية يعكس الموافقة على استحسان تكليف اللجنة المخصصة بتحسين الولاية بطريقة تتفق مع مسؤوليات مؤتمر نزع السلاح بوصفه الجهة متعددة الاطراف الوحيدة للتفاوض على نزع السلاح .

وإذ تواجه مجموعة الـ ٢١ مرة أخرى الموقف الجامد الذي اعتمدته المجموعة الغربية ، وخصوصا أحد الوفود المنتمية الى هذه المجموعة ، فإنها تأسف لعدم اتجاه الرأي إلى إمكان تحسين الولاية وفقا لقرار الجمعية العامة سالف الذكر ، ولا عودتها الى العمل مع اصدار بيان من رئيس المؤتمر كما كان الحال عليه في السنوات السابقة .

ونظرا لالحاح الحاجة الى فحص المسالة المهمة المتعلقة بمنع سباق التسلح في الفضاء دون أي تأخير ، مما يتطلب إعادة انشاء اللجنة المخصصة بسرعة ، فإن مجموعة الـ ٢١ قد قررت مرة أخرى أن تبدي حسن نيتها ومرونتها بقبول العمل على أساس الولاية التي كانت قائمة في السنوات السابقة .

ومع هذا فإن مجموعة الـ ٢١ تذكّر بأن الولاية تشمل فحص التدابير المقترحة من أجل منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي .

وفي تقدير مجموعة الـ ٢١ أن اللجنة المخصصة يجب إذن أن تبدأ عملها فورا حتى يمكن تحقيق تقدم والوصول الى نتائج إيجابية . هذا هو الإعلان الذي كلف وفدي بابدائه باسم مجموعة الـ ٢١ .

الرئيس: أشكر السيد السفير العربي على بيانه باسم مجموعة الـ ٢١ وعلى كلماته الطيبة نحوي . هل هناك وفد آخر يرغب في الحديث قبل أن نتخذ قرارا بشأن الولاية ؟

في نيتي الآن أن أقدم للمؤتمر مشروع ولاية اللجنة المخصصة لمنع سباق تسلح في الفضاء الخارجي ، وهو المنشور تحت رقم CD/WP.358 فإذا لم يكن هناك اعتراض فسأعتبر أن المؤتمر قد اعتمد مشروع القرار .

وقد تقرر ذلك .

وأود الآن أن أقترح ترشيح رئيس للجنة المخصصة . وقد فهمت أن المؤتمر اتفق على اختيار السيد السفير لوفزاندورجين بايار من منغوليا رئيسا للجنة المخصصة . فهل يمكن أن أفترض أن المؤتمر موافق على هذا ؟

وقد تقرر ذلك .

السيد السفير بايار ، يسرني باسم المؤتمر أن أقدم لكم أصدق التهنئة لانتخابكم رئيسا للجنة المخصصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ، وأن أعرب لكم عن تمنياتي الطيبة بالنجاح . وقد سبق لكم أن رأستم هذه اللجنة نفسها عام ١٩٨٦ وانني على ثقة من أن فحص البند ٥ من جدول الأعمال سيكون فحصا منتجا بفضل توجيهكم .

أنتقل الآن الى الطلبات التي قدمتها الدول غير الاعضاء للاشتراك في أعمال اللجنة المخصصة . وقد سبق توزيع مشاريع القرارات الخاصة بالبند ٥ من جدول الأعمال في الجلسة العامة يوم ١٦ شباط/فبراير ، كما وزعت مرة ثانية اليوم . وفي تلك الجلسة العامة أعلن سلفي أنه لأسباب فنية تتصل بالمشاورات التي كانت دائرة في ذلك الوقت فإن الأمانة أعدت وثائق العمل الخاصة بدعوة الدول غير الاعضاء ، وذلك بالرجوع الى الأجهزة الفرعية المعنية بالبندين ٤ و٥ من جدول الأعمال . ومن الطبيعي ان الاشارة الى البند ٤ من جدول الأعمال لم يعد لها محل ما دام القرار قد اتخذ بالفعل في هذا الموضوع . وعلى ذلك فإننا لن نأخذ في اعتبارنا الا وثيقة العمل CD/WP.359 والضمائم من ١ إلى ١٩ الخاصة بالبند ٥ من جدول الأعمال . ولتسهيل اصدار القرار سأذكر أسماء البلدان الواردة في وثيقة العمل المذكورة والتي تطلب الاشتراك في دراسة البند ٥ من جدول الأعمال المعنون "منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي": النرويج ، اسبانيا ، فنلندا ، سويسرا ، النمسا ، ايرلندا ، نيوزيلندا ، البرتغال ، الدانمرك ، تركيا ، السنغال ، اليونان ، زمبابوي . كما سنتخذ قرارا بشأن طلب شيلي ، وقد وزع مشروع القرار الخاص بذلك اليوم تحت رقم CD/WP.362 . وبما أنه ليس هناك اعتراض على دعوة البلدان غير الاعضاء المعنية إلى الاشتراك في أعمالنا الخاصة بالبند ٥ من جدول الأعمال فإنني أقترح أن ننظر في جميع الطلبات معا . فاذا لم يكن هناك اعتراض أعتبر أن المؤتمر قد اعتمد مشاريع هذه القرارات .

وقد تقرر ذلك .

الاحظ أن ممثل هنغاريا يطلب الكلمة .

السيد فارغا (هنغاريا) (الكلمة بالانكليزية): أود أولا أن أهنئكم يا سيدي الرئيس بمناسبة انتخابكم لرئاسة مؤتمر نزع السلاح عن شهر آذار/مارس ،

وانني على ثقة من أن المؤتمر سيتقدم كثيرا في فحص بنود جدول الاعمال التي لهـــا الاولوية ، كما فعل تحت رئاستكم الحصيفة حتى الآن .

لقد طلبت الكلمة لابدي بعض ملاحظات موجزة باسم مجموعة البلدان الاشتراكية علـى موضوع اعادة اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . وباسم مجموعتـي أود أن أشكركم يا سيدي الرئيس على جهودكم التي لا تعرف الكلل والتي سمحت بتخطـي جميع العقبات .

لقد اخذت المجموعة التي أتحدث باسمها علما بالموقف المرن الذي تبنتـه مجموعة الـ ٢١ كما سمعنا من لحظات ، والذي ساهم كثيرا في حل مشكلة انشاء اللجنـة المخصصة .

وإنني أهنئ رئيس اللجنة المخصصة ، السيد السفير بايار من منغوليا ، وأرجـو له النجاح في حمل مسؤوليته . ونحن على ثقة من أن خبرته ستسمح بتحقيق تقدم جديد فـي هذا الميدان الهام .

لقد أوصت الجمعية العامة للامم المتحدة في قرارها ٧٠/٤٣ بأن يكثف مؤتمر نـزع السلاح نظره في مسالة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي من جميع جوانبها ، مـع مراعاة جميع المقترحات والمبادرات ذات الصلة . كما أوصت المؤتمر بأن يعيد انشـاء اللجنة المخصصة في بداية دورته عام ١٩٨٩ حتى تبدأ في مفاوضات من أجل ابرام اتفـاق أو عدة اتفاقات عن هذا الموضوع .

وترى مجموعة البلدان الاشتراكية أن الوقت قد حان تماما للعمل بجدية على منـع سباق التسلح في الفضاء والاسراع في الجهود المتعددة الاطراف في هذا المجال والبـدء في ذلك بجهود مؤتمر نزع السلاح .

لقد اعتمدنا قرارا من وقت قصير بشأن إنشاء اللجنة المخصصة لمنع سبـاق التسلح في الفضاء الخارجي وبشأن ولاية هذه اللجنة . وإننا مسرورون لاننا استطعنـا الاتفاق على الولاية رغم الصعوبات المعروفة لان اللجنة ستستطيع أن تبدأ عملها فـي الموضوع ، رغم أننا لسنا مسرورين على الاطلاق من التأخر الذي حدث . ولكن لا يفـوت مجموعة البلدان الاشتراكية أن تعلن عن خيبة أملها لان اللجنة المخصصة لم تستطع ، في السنوات الماضية ، أن تقوم بعمل تفاوضي حقيقي في المسائل الاساسية المتعلقة بمنـع سباق التسلح في الفضاء الخارجي .

ورغم كل شيء نعتقد أن اللجنة المخصصة ستستطيع أن تؤدي عملا مستمرا بفضل المناقشة القائمة على أسس صحيحة والهادفة الى وضع أساس للمفاوضات المقبلة في هذا الموضوع . وسيكون الإطار المناسب هو النقطة الثالثة من برنامج عمل اللجنة . ونعتقد أن العمل يجب أن يوجه أساسا نحو فحص المقترحات والمبادرات الموجودة وتقييمها من حيث جوهرها ، مع التركيز على التقاء وجهات النظر في مسائل بعينها . وفي رأينا أنه يمكن العمل بجدية على وضع اتفاقات تهدف الى منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي بطريقة فعالة .

وستكون الأفكار والمبادرات التي أبديت أثناء السنوات الاخيرة أساسا قويا للعمل المجدي في داخل اللجنة المخصصة ، ونأمل أن يستفيد منها المشتركون .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر السيد السفير فارغا على البيان الذي ألقاه باسم المجموعة الاشتراكية وعلى كلماته الطيبة نحوي ، وأعطي الكلمة الآن لممثل كندا .

السيد مارشان (كندا) (الكلمة بالانكليزية): سأتحدث باسم مجموعتي لأعبر أولا عن رضائي ثم عن خيبة أملي بعد أن علمت هذا الصباح بأن مجموعة الـ ٢١ قبلت التوافق العام الذي أبلغ لنا هنا . فأنا أعلن الرضا أولا لأن مجموعتي ، مثل بقية المجموعات ، تغتبط بطبيعة الحال من انشاء اللجنة المخصصة ، وأعلن عن رضائي أيضا لأننا نلاحظ الطبيعة العامة في الولاية التي اعتمدناها هذا اليوم لتحديد مهمة اللجنة ولأن هذه الولاية ستسمح لجميع الوفود بأن تتناول المسائل التي ترى أنها مهمة وملحة ، وأخيرا أعرب عن رضائي لأنه يشرفني أن أعلن أن المجموعة الغربية ترغب في المساهمة في أعمال هذه اللجنة دون تحفظ .

ولكن لا مفر أمامي من أن أعلن عن خيبة أملي ، فمؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يتجاوب مع الاهتمامات الاساسية في مجال الأمن الوطني لجميع البلدان الممثلة فيه . ونحن هنا لا نمارس عملاً نظريا بل عملا واقعيا ، له أهمية فعلية . وأما تمييز وفد بعينه وابراز موقفه في المسائل المهمة فهذا لا يساهم على الاطلاق في تقدم أعمالنا . وبعد ذلك يا سيدي الرئيس أود أن أقدم لكم الشكر ، ولسلفكم السيد السفير بوليزي ، على إهتمامكم النشيط بالمسألة التي استطعنا تسويتها هذا الصباح .

وأخيرا أود أن أهنئ السيد السفير بايار الذي أظهر المؤتمر ثقته فيه منذ قليل ، وأؤكد له أن مجموعتي مستعدة للتعاون الكامل معه .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر السيد السفير مارشان على البيان الذي ألقاه باسم المجموعة الغربية وأعطي الكلمة الآن للسيد السفير فان من الصين .

السيد فان (الصين) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس يسعدني كثيرا أن تكونوا على رأس مؤتمر نزع السلاح في شهر آذار/مارس ، فالصين واليابان جارتان قريبتان وتتعاونان في الوقت الحاضر في كثير من الميادين . وإن بلادي ملتزمة بالسير في طريق إقامة علاقات الود وحسن الجوار المستقرة والدائمة مع بلادكم . وأنتم الى جانب خبرتكم الدبلوماسية تملكون معرفة عميقة بمسائل نزع السلاح ولهذا فانني على ثقة من أن أعمال المؤتمر ستتميز بنجاح جديد تحت ادارتكم المستنيرة ، والوفد الصيني على إستعداد للتعاون الوثيق معكم طوال فترة ولايتكم . ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أعرب عن عظيم تقديرنا للعمل الممتاز الذي أداه سلفكم السيد السفير بوليييزي أثنا شهر شباط/فبراير .

قلت في بياني في شهر شباط/فبراير أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي يجب أن يكون أولوية جديدة في مجال نزع السلاح . وقد أكدت الصين على الدوام أن استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه يجب أن يرمي الى أهداف سلمية ، وهي تعارض سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وقد أيدت القرار ٧٠/٤٣ الخاص بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين ، وهي تأمل في انشاء اللجنة المخصصة في بداية دورة ١٩٨٩ ، وفي أن تكون ولايتها كافية للتفاوض على إبرام اتفاق أو عدة اتفاقات ، حسب الاقتضاء ، لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بجميع أشكاله .

وفي تقديرنا أن ولاية اللجنة المخصصة يجب تكييفها دائما مع تطور الظروف . وفي السنوات الثلاث الماضية تبينت فائدة البيان الذي ألقاه رئيس مؤتمر نزع السلاح عند إنشاء اللجنة المخصصة وعن ولاية هذه اللجنة . وأما في هذه السنة فان جهود مجموعة الـ ٢١ لتحسين الولاية والتذكير بما جاء في بيان الرئيس كانت جهودا لها ما يبررها . وفي الوقت نفسه لاحظ الوفد الصيني أن مختلف الأطراف تنظر الى المسألة من زوايا مختلفة . ونحن نقدر حسن النية والمرونة التي أبدتها مجموعة الـ ٢١ حتى يمكن انشاء اللجنة المخصصة واستئناف أعمالها في أقرب وقت .

وحتى تستطيع هذه اللجنة أن تبدأ أعمالها في جوهر الموضوع في أقرب الآجال فان الوفد الصيني يؤيد انشائها على أساس ولايتها الحالية . وأود أيضا أن أهنئ بحرارة السيد السفير بايار على انتخابه لرئاسة هذه اللجنة ولثقتي في أن ادارته المستنيرة ستسمح لها بتحقيق تقدم كبير .

الرئيس: أشكر السيد السفير فان على بيانه وعلى كلماته الطيبة نحو شخصي ونحو بلادي . هل هناك وفد آخر يرغب التحدث الآن؟ أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة الأمريكية .

السيد فريدرمدورف (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية): طلبت الكلمة اليوم لأشرح موقف بلادي من مسألة بيان الرئيس المتفاوض عليه بشأن الموافقة على ولاية اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . إن وفدي يعارض مثل هذا البيان .

لقد كان موقفنا دائما هو أن وضع اللجنة مستمد من الولاية التي اعتمدها المؤتمر . والواضح أن هذا هو حكم النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح في هذه المسائل . وعندما اقترح من سنتين أن يدلي الرئيس ببيان بعد اعتماد ولاية اللجنة المخصصة فإن وفدي قبل ذلك على مضض على أساس أنه إذا كان من المشروع أن يبين الرئيس وجهة نظره الشخصية دون أن يكون لذلك أي تأثير على ولاية اللجنة أو على أعمالها ، فإن هناك خطرا في أن يسند البعض لهذا البيان أهمية أكثر مما يجب .

وللأسف هذا هو ما حدث عام ١٩٨٧ . فقد استعملت وفود عديدة بيان الرئيس على أنه ملحق عضوي بالولاية ، وبهذا ضاع من اللجنة وقت كثير في مناقشة مدى إتصاله بعملها . وبعد ذلك أساءت اللجنة الأولى في الجمعية العامة للأمم المتحدة استخدام هذا البيان . وعندما طرحت مسألة بيان الرئيس مرة أخرى في بداية دورة ١٩٨٨ لمؤتمر نزع السلاح استنكر وفدي استعمال هذا البيان استعمالا سيئا ، لكننا وافقنا من جديد على مضض ، أملا في أن تكون إعتراضاتنا قد سجلت ، وذكرنا أنه لا يجوز إعطاء بيان الرئيس وزنا لا يستحقه ، أي ألا ينظر إليه إلا بوصفه تعبيراً عن وجهة نظر ممثل واحد . وقد تم تأليف اللجنة وأدلى الرئيس ببيانه ، وكان صوت مطرقته لا يزال مسموعاً في القاعة حين انبرت وفود أخرى تستند الى هذا البيان لتجعل لبعض جوانب البرنامج العام للجنة أهمية أكثر مما لبقية الجوانب . وهذه التجربة أقنعتنا بأن البيان المتفاوض عليه الذي يلقيه الرئيس عن ولاية اللجنة المخصصة للفضاء الخارجي سيؤدي الى تغيير غير مقبول في النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح . فهو مصدر لسوء الفهم ومضيعة للوقت ، ولهذه الأسباب اعترض وفدي هذه السنة على بيان الرئيس المتفاوض عليه . ولا زلنا نعتقد أن الرئيس له حق إبداء وجهة نظره الشخصية وأن بقية أعضاء مؤتمر نزع السلاح ومجموعات الوفود لها الحق في إعلان موقفها في أي وقت .

وقد ضم وفدي صوته الى التوافق العام على اعادة اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي على أن تكون لها ولاية تسمح لها بالتعمق في هذه المسالة بدرجة كبيرة ، وانجاز أعمال مفيدة ومهمة . ونحن مسرورون لان هذه الانشطة ستبدأ في أقرب الآجال تحت الرئاسة المستنيرة من جانب زميلنا الموقر السيد السفير بايار .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر السيد السفير فريدرصدورف على بيانه . هل يرغب أي ممثل آخر في التحدث ؟ لا أرى أحدا .

أشكركم جميعا على روح التفهم والتعاون التي سمحت لنا بعدم عقد الجلسة العامة غير الرسمية قبل اتخاذ قراراتنا بشأن البند ٥ من جدول الاعمال . وأود أن أوضح أن هذا ليس سابقة وأنني في المستقبل سأتشاور معكم ، قبل إتخاذ قرارات مماثلة ، بواسطة منسقيكم لنقرر اذا كنا نستطيع أن نستغني عن الاجتماعات غير الرسمية .

وأدعوكم الآن الى فحص الجدول الزمني لاجتماعات المؤتمر وأجهزته الفرعية في الأسبوع المقبل . وكما جرت العادة فان هذا الجدول هو جدول أولي فقط ونستطيع أن نعدله بحسب ما يتطلبه عملنا . وتلاحظون أن من المقرر في هذا الجدول أن يعقد أول إجتماع للجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي يوم الثلاثاء ١٤ آذار/مارس الساعة ١٥/٠٠ في نفس هذه القاعة . فاذا لم يكن هناك اعتراض فإنني أعتبر أن المؤتمر قد وافق على هذا الجدول الزمني .

وقد تقرر ذلك .

ليست هناك مسائل أخرى نفحصها اليوم ولهذا فانني سارفع الجلسة على أن تعقد الجلسة العامة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ١٤ آذار/مارس الساعة ١٠/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥